المحور الأول

مفهوم علم الضحايا

سنتناول بالدراسة عبر ثنايا هذا المحور كل من تعريف علم الضحايا، نشأة وتطور هذا العلم، مع بيان وظيفة علم الضحايا وعلاقته بعلم الإجرام .

أولا- تعريف علم الضحايا

يعتبر علم الضحايا علما حديثا قائما بذاته، الأمر الذي يستوجب التعريف بهذا العلم حديث النشأة.

يقصد بعلم الضحايا أو "علم المجني عليه" بأنه: "ذلك الفرع من العلوم الذي يدرس المجني عليه دراسة علميه بهدف تحديد مجموعة من الخصائص العضوية والنفسية والاجتماعية المتعلقة به، ويهتم من ناحية أخرى بتحديد العلاقات المتبادلة بين الجاني والمجني عليه، و كذلك ببيان الدور الذي قام به المجني عليه في خلق فكره الجريمة أو التشجيع عليها وتسهيل ارتكابها،وأثر هذا الدور بالنسبة لتحديد مسؤولية الجاني وحدود الجزاء الذي سيوقع عليه".

وقد عرف طبيب الأمراض العقلية "جيرار لوباز" علم الضحايا بأنه "علم يدرس الضحية وكل الحوادث التي تعرضت لها من كل الجوانب النفسية والوجدانية والاجتماعية والانتروبولوجية".

هذا وعرف "كارمن" علم الضحايا بأنه: الدراسة العلمية للضحية، بما في ذلك العلاقة بين الضحية والجاني، التفاعل بين الضحايا ونظام العدالة الجنائية، والعلاقة بين الضحايا والمؤسسات مثل وسائل الإعلام ورجال الإعلام....

يستنتج من التعريفات المذكورة اعلاه أن علم الضحايا يعنى بدراسة المجني عليه دراسة علمية، بهدف تحديد الخصائص العضوية والنفسية والإجتماعية للضحية بلوغا لمعرفة الصلة بين هاته الخصائص ووقوع الشخص ضحية، ومن ثم تفادي هذه العوامل وتوخي حدوث جريمة في المستقبل، وهو ما يتقاطع فيه علم الضحية مع علم الإجرام.

ثانيا–نشأة علم الضحايا وتطوره

لم يعطى لضحايا الجريمة إهتماما ملموسا مثل ما أعطى للمجرم من قبل المختصين بعلم الجريمة، فالاهتمام العلمي بضحايا الجريمة لم يبدأ إلا متأخرا، وقد ظلت دراسة ضحايا الإجرام مهمله حتى بدايات الأربعينات في القرن العشرين ،ومنذ ذلك التاريخ ظهرت محاولات فكريه تشير إلى أهميه دراسة العلاقة بين الجاني والضحية حتى يتحقق مزيد من الفهم لكيفية نشأة السلوك الإجرامي وآثاره.

وقد قدم أستاذ علم الإجرام "**فون هانتيج**" أول بحث له في هذا الإطار سنه 1941 تحت عنوان "**ملاحظات حول التفاعل بين مرتكب الجريمة والضحية**"، ثم أتبع هذا البحث بمؤلف "**الكتاب المدرسي لعلم الإجرام**" الذي افرد فيه فصلا كاملا للضحية، حيث أراد في هذا المؤلف أن يكرس فكرة مفادها أن الضحية نفسه يشكل احد العوامل التي تمكن من ارتكاب الجريمة عليه. وبطريقه ما فان الضحية يصنع الجاني وجريمته، وحسبه فان التعرف على دور الضحايا وعلاقتهم بالحدث الإجرامي قد يساعد كثيرا في تدابير الوقاية من الجريمة.

وقد تزامن مع ظهور الأستاذ "**هانتيج**" بروز "بانجمين مندلسن" الذي طور استبيانا من 300 متغير لوصف شخصية الجاني ونشر نتائجه في "مجلة القانون الجنائي وعلم الإجرام" **ووفقا له** فان هذا المنشور يمثل **ميلاد علم الضحايا** حيث توصل من خلال دراسته إلى تصنيفات للضحية كل حسب مسؤوليتها من ضحية مسؤولة وضحية بريئة.

وفي عام 1947 قدم "**مندسلون**" ورقه بحثيه في مؤتمر القانون الجنائي الذي انعقد في العاصمة الروومانية " **بوخارست**" معلنا من خلالها ميلاد علم الضحايا، حيث حاول توجيه الاهتمام إلى الدور الذي يلعبه الضحية في دفع الجاني إلى ارتكاب الجريمة بتصرفات معروفه كالاستفزاز الذي يؤدي إلى جرائم العنف والإغراءات الجنسية التي تؤدي إلى الاغتصاب، ونادى إلى اعتبار مشاركة الضحية في الجريمة عاملا من العوامل المخففة للعقوبة التي توقع على الجاني، وعليه **يمكن القول أن علم الضحايا هو الأكثر حداثة من مفهوم الضحية والفعل الإجرامي.**

ففي سنة 1968 كتب" **دينيس زابو**" مقالا في الدورية الجديدة الموسومة "بالفعل الإجرامي"، بأن علم الضحية سيكون طريقا مهما في مستقبل علم الإجرام، وبالفعل فقد ظهر علم الضحية في أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي هذه الفترة تركز الاهتمام في فهم العلاقة بين الجاني والضحية وانتشر مفهوم علم الضحية على اثر ذلك.

وقد أستتبعت عديد الدراسات المطالبة بتطوير علم الضحية نذكر منها:

-**كتاب الضحية والمجرم**- للمؤلف Schafer

-**كتاب مفهوم الضحايا في علم الإجرام**- للمؤلفNagel

-**كتاب هل يلام الضحية؟** للمؤلفFattah

تدعيما لما ذكر أعلاه فقد ظهرت عدة نظريات مؤسسة لعلم الضحايا سنعرضها تبعا للجدول الآتي:

نظرية تهور المجني عليه	نظرية الأنماط الحياتية	نظرية الجماعة المتكافئة
يرى أصحاب هذه النظرية أن للضحية دور رئيسي في دفع المجرم لارتكاب الجريمة،عن طريق استفزازه،إما بتوجيه كلمات إليه أو ألفاظ... أثارته بشكل دفعته إلى إيذاء الضحية إما بالقتل أو العنف أو الاغتصاب.	تبعا لأصحاب هذه النظرية أن الحياة اليومية الروتينية للأشخاص **قد** تجعل منهم ضحايا، كالوقت الذي تكون فيه طبيعة العمل الذي يمارسونه ظرفا مواتيا للمجرم للاعتداء على الضحية.	مضمون هذه النظرية أن العنف لا يولد إلا العنف، فضحية اليوم سيصبح مجرما في المستقبل انطلاقا من نزعه انتقاميه نتيجة عدم إنصافه من السلطة القضائية، فالمجتمع ما هو إلا مزيج متنوع من طبقات مختلفة، فقد يرتكب احد ما جريمة في احد الشخصيات البارزة فتلقى صدى كبير وعلى اثر ذلك تحرك كل الاجهزه

		الامنيه لفائدة هذه الشخصية الضحية، في حين إذا ارتكبت نفس الجريمة على شخص من عامه الناس لا يلقى نفس الاهتمام من طرف جهاز العدالة. وعليه يجب أن يكون هناك إنصاف وعدل في معاملة جميع ضحايا الجرائم.

لم تسلم هاته النظريات من النقد حيث لاقت كل واحدة منها انتقادات اهمها:

بالنسبة للنظرية الأولى: من بين ما وجهت لها من انتقادات انه ليس كل الجرائم التي ترتكب في حق الأشخاص سببها تهور من الضحية، فهناك من الجرائم التي ترتكب دون أن يكون للضحية دور فيها: كاختلاس أموال عموميه، التجاره بالبشر، جرائم البيئة... فالأشخاص ليس لهم دور في دفع المجرم لارتكابها، ومع ذلك فان عدد الضحايا التي تخلفها تلك الجرائم جد مرتفعة، فإلقاء اللوم على شخص وقع ضحية في جريمة ما من شانه يضاعف من معاناته، بل تعتبر حجه للتخلي عن مسؤولية حماية حقوقه، كما أن اعتماد هذا التصور في البحث عن مدى مساهمة الضحية في الفعل الإجرامي نكون بذلك قد أضفنا قيمة جديدة لعلم الإجرام الذي وجد لفائدة المجرم، وبالتالي لا يمكن الحديث عن أية قيمه يحققها علم الضحايا للضحايا.

بالنسبة للنظرية الثانية: أنهم لم يصيبوا في إرجاع أسباب وقوع الأشخاص ضحايا أفعال إجرامية لممارسة نشاطهم اليومي، فمسؤولية توفير الأمن في الليل أو في الأماكن التي يوجد فيها المنحرفين تقع بالدرجة الأولى على الأجهزة الأمنية، أما القول بغير ذلك من شأنه المساس بحرية الأفراد في التنقل.

وأما عن آخر نظرية: ففي حقيقة الأمر أنه ليس كل من يتم إنصافهم هم من أصحاب النفوذ حتى تكون حجة للانحراف عن القواعد القانونية لارتكاب جرائم أخرى.

نختم بالقول أن هذه النظريات المبينة لمختلف مواقف علماء علم الضحايا حول التأسيس لنشأته كعلم قائم بذاته، أنه يصعب الاعتماد على نظرية دون أخرى في التأصيل لعلم الضحايا، كون هذا الاخير نظريته غير مكتملة المعالم بعد، لأن السلوك الإنساني بصفة عامة يصعب تفسيره أو التنبؤ بما يترتب عنه من نتائج، و عليه فهو لا يزال في تطور مستمر من قبل الباحثين.

ثالثا–وظيفة علم الضحايا وعلاقته بعلم الإجرام

انتقل علم الضحايا من ذلك العلم الذي يهتم ببيان دور المجني عليه في الظاهرة الإجرامية إلى العلم الذي يهتم بالدفاع عن حقوق الضحية، والعمل على تعويضه عن الأضرار الناجمة عن الجريمة.

وبهذا كان علم الضحايا وراء إعادة الإعتبار للضحية وحقوقه التي لحقها الإهمال والنسيان، حيث أصبح الضحايا يشكلون قوة ضاغطة على الحكومات، وعاملا مؤثرا في الأجهزة التشريعية و التنفيذية ونظم العدالة، وذلك بفضل العناية التي حظي بها من قبل علماء الضحايا. وفي كثير من دول العالم نجد أن أبحاث علم الضحايا وجهود المهتمين بحقوق الضحية قد أدت إلى تعديل القوانين، وتطوير إجراءاتها في اتجاه حماية حقوق ضحايا الجريمة وتعويضهم.

هذا ويهدف علم الضحايا إلى مساعدة الضحايا من عدة زوايا:

–تبيان دور الضحية في قيام الجريمة وكيف يمكن الإستفادة من ذلك في الوقاية والحد من الوقوع ضحية للجريمة.

–تيبان الدور الإيجابي للضحية في الإجراءات الجنائية، بحث لايتوقف دوره عند حد الإثبات بل يمتد الى لعب دور جوهري في العملية الإجرائية سيما ماتعلق بالعدالة التصالحية.

–تسليط الضوء على مسألة المساعدات والتعويضات التي يمكن لضحايا الجريمة الإستفادة منها.

وإن كان علم الضحايا علما قائما بذاته، إلا أنه يعد متداخلا مع كثير من العلوم الجنائية الأخرى، منها علم الاجرام، هذا الاخير وكما هو معلوم يهتم بالبحث في الأسباب التي تجعل الفرد يميل الى خرق قاعدة أخلاقية أو سلوكية أو قانونية، أي التركيز على خلفية الشخص المجرم لتحليل الدوافع وصولا إلى جذور الجريمة.

في الظاهر يبدوا أن هناك فروق جوهرية بين كل من علم الضحايا و علم الإجرام، لكن في الواقع هناك علاقة تكاملية بين العلمين، و إن احتفظ كل مجال بذاتية خاصة به. فإنه لمن الخطأ الحديث عن استقلالية تامة بينهما، فكلاهما مكمل للأخر وجدا لتحقيق غاية واحدة و هي "**معرفة العلاقة السببية بين الجاني و الضحية للتصدي لتداعيات الظاهرة الإجرامية على الفرد و المجتمع معا** ".